من المؤتمر ، لتتخذ قراراتها بصدد النشر والتوزيع .

غير أن ثمة ملاحظات أساسية وهامة ينبغي إيرادها ، خصوصاً ، بعد تلك الأزمة ، وقد تحدثنا عنها في البداية ، التي عاشها مؤتمر « فتح » ، حوالى اليوم الواحد ، والتي ، بسبب عجز النظام الداخلي القديم عن مسايرة تطور الحركة ، ونموها ، واتساع نشاطها ، شكلت مأزقاً عاصفاً اقتضى الخروج منه الكثير من الجهد والاجتهاد ، والتوتر

أولاً ـ وضع النظام الأساسي قواعد محددة لاختيار أعضاء المؤتمر العام تتناسب ونمو الحركة ، من حيث التنظيم والأجهزة ، وعلى صعيد القوات العسكرية (المقاتلين) .

ـ وحدد بدقة اختيار المراتب التي يحق لها الوصول إلى المؤتمر العام ، من هؤلاء ، مما يضمن عدم تكرار المأزق الذي حدث أثناء بداية المؤتمر العام الرابع ، بالنسبة لعدد كبير من الأعضاء .

ـ وقد تناول النظام الأساسي بالتحديد الدقيق صلاحيات المؤتمر العام ، باعتباره أعلى سلطة في الحركة ، والتي تتمثل فيما يلي

أ ـ مناقشة تقارير اللجنة المركزية ، وقراراتها وأعمالها ، ومحاسبتها : وكذلك مناقشة أعمال الأجهزة والمؤسسات الحركية .
ب ـ اقرار النظام الأساسي .
جـ ـ اقرار اللوائح والأنظمة الحركية
د ـ انتخاب أعضاء اللجنة المركزية
هـ ـ طرح الثقة ببعض ، أو كل أعضاء اللجنة المركزية
و ـ انتخاب العدد المطلوب للمجلس الثوري

ثانياً ـ وقد حدد النظام الأساسي صلاحيات المجلس الثوري وسلطاته ، التي هي سلطات مراقبة مباشرة على كافة شؤون الحركة، وبهذا يصبح دور هذا المجلس دوراً فاعلاً وليس دوراً استشارياً شكلياً .

ولكي يضمن النظام الأساسي للمجلس الثوري هذا الدور نصّ على دوره كأعلى سلطة في الحركة ، في حال انعقاده بين دورتي المؤتمر ، أي أن المؤتمر خوّل المجلس الثوري سلطاته كاملة .

ولكي تترجم هذه الصلاحيات ، بشكل عملي ، نص النظام الأساسي على أن يختار المجلس من بين أعضائه أمانة سر متفرغة ، هي عبارة عن أمين سر ، ونائب له ، ومقرر

ثالثاً ـ وقد كرس النظام الأساسي مبدأ الانتخاب في كافة مراتب الحركة . وأهمها ، انتخاب المجلس الثوري ، حيث أنه في ظل النظام الجديد أصبح عدد الذين ينتخبون في المجلس الثوري يتراوح بين ٥٠ و٥٢ بالمئة من مجموع أعضائه ، بينما كانت هذه النسبة لا تتجاوز ٢٣ بالمئة في ظل النظام القديم

رابعاً ـ وقد عمد النظام الأساسي إلى زيادة عدد أعضاء اللجنة المركزية ، مؤكداً التوجه نحو جماعية القيادة ، وإلى تقسيم أعضاء اللجنة المركزية إلى مجموعات عمل متخصصة ، بهدف تطوير العمل النضالي ، بما يتلاءم والمرحلة القادمة ، سياسياً وتنظيمياً ، ولمنع الازدواجية في العمل

يبقى البرنامج الاعلامي ، الذي أقره المؤتمر العام الرابع لحركة « فتح » ، والذي تقرر خلاله تشكيل مجلس مركزي حركي للثقافة والاعلام ، يقوم على مبدأ تقسيم العمل ، نوعياً واختصاصاً ، ويتولى الاشراف على كافة النشاطات الاعلامية والثقافية ، في الحركة ، على صعيد المركز والاقاليم

وبعد ، فانني أعتقد أن هذا التقرير الذي وضعته في فترة ضيّقة زمنياً ، لن يعطي المؤتمر العام الرابع لحركة